

المؤتمر التنظيمي لشبكة النساء المنتخبات دعم المشاركة السياسية المحلية للنساء في ليبيا أيام 19 و20 و21 نوفمبر قمرت، تونس

انظم بتاريخ 19 و20 و21 نوفمبر 2021 بالضاحية الشمالية لتونس العاصمة المؤتمر التنظيمي لشبكة النساء المنتخبات بليبيا تحت شعار "دعم المشاركة السياسية المحلية للنساء في ليبيا". وقد شهد المؤتمر مشاركة أكثر من خمسين امرأة منتخبة لعضوية المجالس البلدية من مختلف الجهات الليبية وحضور سفراء الاتحاد الأوروبي ودولة ألمانيا بليبيا وممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى جانب وكيلتي وزارتي الشباب والتربية. كما شهد المؤتمر كذلك حضور وزير الشباب الليبي كضيف شرف.

الافتتاح

استهلت الدكتورة نائلة العكريمي، المديرية العامة للمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، الكلمات الترحيبية بتقديم العمل السابق للمركز من أجل المساهمة في تأسيس مسار اللامركزية ودعمه منذ سنة ٢٠١١ حتى الوصول إلى برنامج إيصال ومختلف المتدخلين فيه حيث توجهت بالشكر للاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الهولندية ممولي هذا البرنامج ولمنظمة GIZ الشريكة في تنظيم المؤتمر. أوضحت في مستوى ثاني أن الاهتمام بالنساء ومشاركتهم في مسار اللامركزية يأتي من كونها شغوفة شغفا خاصا تبرره معطيات موضوعية متعددة أبرزها أن المرأة تمثل نصف المجتمع وأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون مشاركة النساء. بالنسبة لها لكي تنجح هذه التجربة يجب توفير خمسة عناصر: الثقة بالنفس والاقتران والالتزام والشجاعة والتعاطف. في آخر كلماتها توجهت الدكتورة نائلة بالشكر للمنظمات الشريكة في التنظيم وعضوات الشبكة متمنية لهن نجاح دورتهن الانتخابية.

الكلمة الثانية كانت للسيدة رندة غريب، وكيلة وزير الشباب لشؤون التخطيط والتطوير، التي عبرت عن سعادتها برؤية المرأة الليبية تصارع من أجل نيل المكانة التي تستحق في المجتمع وفي السلطة وبينت أن وزارتها تعمل على تمكين الشابات وأن المرأة الليبية قادرة على تقلد أعلى المناصب.

تحدثت الدكتورة مسعودة الأسود، وكيلة وزارة التربية والتعليم للشؤون التربوية في كلمتها عن أهمية دور المرأة التي اعتبرتها قائدة حكيمة تستحق المناصب دون منة أو جميل إذ أنها تناظر بل حتى تتفوق على كثير من الرجال. أكدت كذلك أن الكفاءة وحدها هي التي يجب أن تكون المعيار للقيادة وأن المهم اليوم هو المحافظة على ما توصلت إليه المرأة الليبية والعمل على تطويره.

سفير الاتحاد الأوروبي بليبيا، السيد خوسيه ساباديل، أكد في كلمته أن العمل على المستوى المحلي من أجل تحقيق الديمقراطية لن يحدث إن لم تشارك المرأة وأن المرأة الليبية قادرة على تحقيق كل شيء. وتوجه بالشكر للشبكة للعمل الذي تقوم به وخاصة على المستوى المحلي.

سفير ألمانيا بليبيا، السيد مايكل أولماخت، عبّر عن سروره بتواجده في افتتاح المؤتمر وقال أن مشاركة المرأة تخدم مصلحة المجتمع ككل وأن ألمانيا تود أن تكون شريكا فاعلا في موضوع دعم المرأة كما تبّه إلى أن الانتخابات القادمة في ليبيا مهمة جدا لتوطيد دور المرأة. في الأخير توجّه بالشكر للشبكة وللنظميين متمنيا نجاح المؤتمر.

السيدة باتريسيا إلياس التي حضرت كممثلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قالت أن الهيئة مؤمنة بأهمية المرأة كعنصر لتحقيق السلام في العالم. هنأت النساء الليبيات واعتبرت مشاركتهن مهمة في الأحداث السياسية ووعدهن بأن تكون معهن السنة القادمة لدعمهن في مجهودهن كصانعات للسلام في ليبيا.

السيدة نادية بوسريويل، رئيسة شبكة النساء المنتخبات بليبيا استهلت كلمتها بتوجيه الشكر لمنظمة CILG-VNG ولعضوات الشبكة وتطرقت لفترة تأسيس الشبكة التي انبثقت من واقع صعوبة عمل المرأة في المجالس البلدية، صعوبات لم تثن الشبكة عن العمل لمدة سنتين. لكن اليوم حان الوقت لتعزيز حضور المرأة ومشاركتها في بناء الحكم المحلي والقضاء على المركزية. في الأخير دعت لمواصلة دعم الشبكة حتى تتمكن المرأة الليبية من لعب دورها في تحقيق المصالحة الوطنية.

السيدة عزة الدربالي، مديرة برنامج ايصال بتونس عبّرت في بداية كلمتها عن فخرها بالشبكة وما حقته وبفريق إعداد المؤتمر بعد طريق وعرة من التحضير. وأكدت أن مسار اللامركزية لا يمكن أن يتحقق دون المشاركة النسائية. قالت كذلك أن الدور الأبرز هو لعضوات الشبكة فهن صاحبات المشاريع والآفكار في حين اقتصر الدعم على التقنية والأدوات.

على إثر الكلمات الافتتاحية تم عرض فيديو يعرّف ببرنامج ايصال ويحتوي تغطية لبعض أنشطة تطوير القدرات الاتصالية لعضوات الشبكة وشهادات حول أثر هذا الدعم.

الدكتور سنيم بن عبد الله، الخبير ببرنامج من أجل قيادة بلدية جامعة قام بتقديم عرض بعنوان: الحكم المحلي الشامل والقيادة النسائية: الدروس المستفادة من مبادرة التعاون الكندية التونسية. أبرز فيه اختلاف السياقات المحلية وضرورة مراعاة خصوصية كل منطقة بلدية. الهدف من المبادرة هو تشجيع المرأة على اقتحام المجال العام، وللناجح في ذلك كان من المهم العمل على المسار والمنهجية التي توضع تدريجيا. ولم يكن من الممكن التوصل إلى نتائج ملموسة ومشجعة لهذا البرنامج لولا وجود نساء قياديات ورجال حلفاء للنساء.

المحور الأول: التشريعات وتمثيلية المرأة

الجلسة الأولى: مكانة المرأة والحوكمة الشاملة في القانون الليبي

أدارت الجلسة السيدة زيتونة معمر، عضوة مجلس بلدية زوارة سابقا وعضوة شبكة النساء المنتخبات بليبيا وبعد تقديم النقاش العام والمشاركين والمشاركات أحالت الكلمة للسيدة إيمان المختصة في القانون الليبي التي اعتبرت أن للإطار القانوني إيجابياته ونقائصه وأن العادات والتقاليد المجتمعية هم عوامل معرّقة أمام تقلد المرأة للمناصب والمشاركة السياسية إذ أن النصوص الدستورية والقانونية والتي قامت باستعراضها لا تمنع المرأة من المشاركة السياسية وإنما تشجع على المساواة بين النساء والرجال. بقي أن المهم ليس التواجد فقط وإنما صنع التغيير.

المداخلة الثانية كانت للسيدة أنوار المنصري، القاضية بالمحكمة الإدارية وعضوة رابطة الناخبات التونسيات التي تحدثت عن تجربتها مع المجلس التأسيسي التونسي وأكدت على أهمية أن يكون أعلى هرم التشريعات أي الدستور متضمنا لمبدأ المساواة بما يؤسس لدولة تحترم حق النساء وتواجهن في مراكز القرار. عبّرت القاضية كذلك عن أملها في أن تكون الدولة الليبية مثلا للمجتمع العربي والإسلامي في تبيان أن الإسلام لا يتعارض مع مبدأ المساواة وذُكرت أن المعاهدات الدولية مصدر من مصادر التشريع يمكن للنساء الليبيات اللجوء إليها من أجل إقرار المساواة بين المرأة والرجل في القانون.

المداخلة الثالثة كانت للسيد مختار الهمامي: وزير الشؤون المحلية والبيئة السابق بتونس الذي تحدث عن أهمية الثقافة والممارسة قبل القوانين والنصوص واتخذ مثال تجربة الطاهر الحداد في ثلاثينات القرن الماضي في تونس والذي جاء دستور 1959 لتتوجها لها عبر تكريس حقوق المرأة. دستور 2011 أيضا تبنى المساواة بين المرأة والرجل وخاصة في المجالس المنتخبة بما أدى لظهور قيادات نسائية، ومع ذلك فإن المسار مازال طويلا من أجل تشريك فعلي للنساء في أخذ القرار. استعرض الهمامي خلال مداخلة مراحل إصدار القانون الانتخابي للاستحقاق البلدي والتحديات التي رافقت إقرار التنافس العمودي والأفقي في القوائم الانتخابية المترشحة. قال كذلك أن المرأة يجب أن تصبح عنصرا مبادرا ومتابعا لتحقيق التغيير المنشود عبر المشاركة السياسية والنشاط في المجتمع السياسي وأن لا تكتفي بدور صوري فقط.

فتح المجال إثر ذلك للنقاش الذي تساءلت خلاله المشاركات عن المسار الذي أدى إلى إقرار التنافس في تونس والمرور إلى 70 رئيسة مجلس بلدي في ظرف وجيز وكيف تم التأثير على الرأي العام، وقد ردّ الوزير السابق بأن الأمر يتعلق بتراكمات مجتمعية وباستشارات دامت سنة ونصف تم فيها العمل على تغيير العقليات وإقناع الناس بقدرة المرأة على التسيير في عدة مجالات واختصاصات مع اعتماد قرب أكثر من المواطنين.

كما أكدت إحدى المشاركات والمترشحة للانتخابات القادمة لمجلس النواب الليبي قالت أن تمكين المرأة في المؤسسات يكون عبر القوانين وأما التمكين الاقتصادي والاجتماعي فيكون عبر المجتمع المدني وبالثقافة والتربية.

مختار الهمامي أكد في الأخير أنه يجب اعتماد مبدأ التدرج في تحقيق المكاسب للمرأة الليبية على أن يكون هذا المبدأ مدرجا في الدستور والقانون.

الجلسة الثانية: أثر المشاركة النسائية في دعم الاستقرار والتماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية

أدارت الجلسة السيدة هنية ابو خريص، عضوة المجلس البلدي بسرت وعضوة شبكة النساء المنتخبات بليبيا

تدخلت أولا الدكتورة سوزان حمى، عن مكتب دعم وتمكين المرأة بالمفوضية العليا للانتخابات بليبيا التي أبرزت أن المكتب يتعامل مع امرأة متمكنة تحتاج إلى الدعم من خلال التركيز على ثلاث نقاط أساسية:

- توعية المرأة بأهمية التسجيل في القوائم الانتخابية بالاستعانة ب70 سفيرة في المناطق المهمشة

- تسجيل النساء المتزوجات بغير الليبيين

- تسجيل النساء النازحات بفعل النزاعات المسلحة واعتماد هاشتاغ #استلمي-بطاقتك

تحدثت الدكتورة كذلك عن تاريخ النضال النسوي في ليبيا وفترة تأسيس الاتحاد النسائي الليبي في الستينات قبل أن يشهد هذا الحراك ركودا في فترة السبعينات مما أثر على مكتسبات المرأة في ليبيا.

تم إثر ذلك عرض مقاطع من فيلم وثائقي عن تاريخ نضال النساء الليبيات.

المداخلة الثانية للسيدة بتريسيا إلياس وهي خبيرة برنامج سيادة القانون والمشاركة السياسية للمرأة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بليبيا التي قالت أنها معتزة بسنوات العمل المشترك الثلاث الماضية التي جعلتها تعتبر أن النساء الليبيات هن أصل وجود السلام والتغيير المنشود، وأن وجود المرأة يساهم في إرساء دولة القانون. استعانت لتأكيد هذه الفكرة بالمثل الرواندي الذي اعتبرت أنه مثال يحتذى به في مؤشرات التنمية بعد أن تقلدت المرأة المناصب القيادية. اعتبرت السيدة إلياس كذلك أن ظروف الحرب في ليبيا ساهمت في أن تستلم المرأة المسؤولية كما حدث إبان الحرب العالمية الثانية وقالت أن نصيب المرأة اليوم 16% في المجالس المنتخبة لكن المنشود هو بلوغ نسبة الـ 40% ولم لا أكثر.

المداخلة الثالثة جاءت على لسان السيد اندرياس بيردينق، مدير مشروع صندوق دعم الحوكمة بوكالة التعاون الألماني GIZ الذي بين أن الوكالة تعمل على الخدمات العامة والحوكمة. بالنسبة له، على النساء أن يلعبن دورا محوريا في الحوكمة واللامركزية وأن الإصلاحات السياسية لا تتحقق إلا بمشاركة جميع الفئات وخاصة النساء كما أن اتفاقات السلام تكون أكثر استدامة حين تشارك المرأة في صياغتها. اعتبر كذلك أن المشاركة المحلية للمرأة مهمة جدا للاستقرار وعبر المجتمع المدني لتعزيز التشاركية وأن النساء الليبيات مازلن في حاجة لمزيد من التمثيل حيث تعترف 50% إلى 60% منهن أنهن غير ممثلات بالشكل الكافي. قال أيضا أنه يجب خلق نماذج على المستوى المحلي يمكن النسج على منوالها واقتراح إنشاء شبكة للنساء الليبيات لريادة الأعمال. وعبر في الأخير عن مواصلة دعم الوكالة لتحقيق الأهداف المذكورة.

في ختام المداخلات قدمت السيدة فاطمة الخيال، ممثلة عن شبكة النساء المنتخبات محليا بإفريقيا REFELA نبذة تاريخية عن الشبكة وتعريفها بهيكلتها على المستوى المحلي والقاري. بينت على اثر ذلك أن التعامل بين الـ REFELA ودول شمال إفريقيا يهدف إلى إحداث إصلاحات تشريعية تضمن تمثيلية للمرأة لا تقل عن 30%. أعلنت في الأخير أن الشبكة موجودة لمرافقة النساء في القيام بالحملات الانتخابية كما أنها تعنى كذلك بالنساء المنتخبات على المستوى القاري حيث توّفر لهن برامج تدريب ومرافقة.

تم التأكيد خلال النقاش أن شبكة نساء ريادة الأعمال موجودة ومتمركزة أساسا في طرابلس لكنها تهدف للانتشار في بقية المناطق. كما طرحت تساؤلات حول وجود خطط لدعم النساء والنشاط البلدي في المرحلة المقبلة. وقد اعتبرت السيدة إلياس في هذا الصدد أنه هناك توجه لدى الهيئة التابعة للأمم المتحدة لدعم الشبكة وأن ذلك سيتم بالتنسيق مع GIZ. السيدة حمى

أعلنت كذلك آن المفوضية العليا توفر التدريب للنساء فيما يخص العملية الانتخابية كما تم انشاء رقم مجاني لتلقي البلاغات والشكايات حول العنف المتعلق بالعملية الانتخابية. في الأخير، قال السيد بيردينق أنه جاء للمؤتمر من أجل مناقشة ما يمكن فعله بصفة مشتركة ولتطوير برامج وخطط للفترة القادمة تكون البلديات شريكا فعليا في صياغتها.

الورشة الثانية: الإعلام وتغيير وجه القيادة على المستوى المحلي:

بشّرت الورشة السيدة وفاء السنوسي، عضوة مجلس بلدي ببلدية قرضة الشاطئ والسيدة صبرية الزرقاني عضوة بلدية تاجوراء وعضوات شبكة النساء المنتخبات بليبيا.

المداخلة الأولى كانت للسيدة هالة المصراطي، مستشارة إدارة متخصصة في بناء المؤسسات ورفع القدرات التي تحدثت عن الإعلام ومساهمته الكبيرة في بلورة الفكرة العامة عن المرأة والتي دائما ما كانت تمثل صورة نمطية، واستعرضت أرقامًا تبين حضور المرأة في الإعلام حيث تمثل النساء 19% من مجموع العاملين في الإعلام لكن أقل من 5% منهن يقررن السياسات الإعلامية و7% منهن يشتغلن كمراسلات. لاحظت كذلك أن هناك فجوة بين الإعلام وقضايا المرأة كما أن هناك نقص في التغطية الإعلامية للنشاط النسوي في حين أن المرأة تمثل غالبية المشتغلين بالمجتمع المدني. اعتبرت كذلك أن للشبكة دور صياغة استراتيجيات لتحسين دور المرأة وصورتها في الإعلام كما يجب تدريب "صناع المحتوى" في قضايا المرأة.

المداخلة الثانية كانت للدكتورة صبيحة الحمري، مستشارة في الاتصال والإعلام المؤسسي من تونس تحدثت عن وظائف الإعلام التي يجب أن نعلمها وهي: وظيفة توعوية وتربوية وأخرى رقابية. وأكدت على أن الإعلام اليوم يعتبر آلية قرب للمواطن على المستوى المحلي إذ يساهم في تعزيز المشاركة في اتخاذ القرار، وبالتالي فإن للإعلام دور مهم في تركيز الديمقراطية التشاركية والتنمية على المستوى المحلي. اعتبرت في الأخير أن هناك الكثير مما يجب فعله لبلوغ تلك الأهداف بما أن غالبية المجالس البلدية ليس لها اليوم خلية مكلّفة بالإعلام.

السيدة صوفي الدرد، عضوة مجلس بلدي وممثلة عن الجامعة الكندية للبلديات تحدثت عن تجربة الجامعة التي نجحت في تعزيز تواجد المرأة على المستوى المحلي إذ ارتفعت نسبة النساء في الكتلة الانتخابية من 30% إلى 50% واحتلت النساء 5 مقاعد رئاسة من جملة 10 مجالس بلدية بالمدن الأكبر بالبلاد. كما نبهت أنه لا توجد مساندة للمرأة التي تخوض غمار السياسة في البداية ولذلك يجب استجلاب العدد الأكبر من النساء للاهتمام بالعمل البلدي حتى يساندن بعضهن، ولاحظت كذلك أن النساء حين يلتحقن بالعمل البلدي فإنهن يلمسن قدرتهن على التغيير. فيما يخص الإعلام، قالت صوفي أنه ليس لوسائل الإعلام أي رغبة في تغطية العمل البلدي والقضايا التي تهم النساء على المستوى المحلي بما يطرح جملة من التحديات أمام وسائل الإعلام باعتبار دورها المهم في تغيير الأفكار.

دار إثر هذه المداخلات نقاش خلص إلى أنه من المهم صياغة ميثاق إعلامي وخلق شراكة بين الإعلام وشبكة المنتخبات بما أن الإعلام سلاح ذو حدين وكذلك إلى أهمية توثيق وأرشفة نشاط العضوة المنتخبة حتى تصل نتيجة عملها لعموم الناس.

جلسة تشبيك بين عضوات المجالس البلدية بتونس وليبيا:

تم في نهاية اليوم الأول عقد جلسة ضمت عضوات مجلس إدارة شبكة النساء المنتخبات بليبيا وعضوات الهيئة المديرة لشبكة النساء المنتخبات بتونس، وخلصت لتبادل الآراء وتباحث العمل المشترك.

افتتح الدكتور سامي ياسين التركي، عن المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد الجلسة وقدم أهدافها كفرصة لخلق حوار مباشر بين شبكة النساء المنتخبات بليبيا ونظيرتها في تونس، ولاحظ في مداخلة أن الخلافات الحزبية أثرت على الشبكة في تونس في حين نجحت الليبيات في تجاوز الخلافات الإقليمية والعشائرية في ظل غياب دور أساسي للأحزاب. ومن هذا المنطلق، يتبين أن سبل تجاوز اختلافات الانتماء يمثل تحديا مشتركا للشبكتين رغم نجاح الشبكة الليبية في ذلك وهو ما يمثل فرصة للشبكة التونسية للتعرف على الآليات التي تم اتباعها لتحقيق ذلك.

انطلق الحوار بتعريف المشاركات بأنفسهن، حيث حضرت عضوات مجالس بلدية تونسيات عن كل من بلدية تونس وحمّام الأنف نابل ونعسان (رئيسة المجلس البلدي) وسليانة والنفیضة وساقية الداير ومن ليبيا عضوات المجالس البلدية بجنزور وطرابلس المركز وسوق الجمعة.. وقد تمّ خلال الاجتماع طرح النقاط التالية بالأساس:

1. العنف السياسي والعنف المسلط على النساء المنتخبات متواجد في العمل البلدي بكل من البلدين، ومن هذا المنطلق لا بد من وضع آلية لمرافقة النساء ضحايا العنف السياسي. ولقد وفقت الشبكة التونسية في وضع مرصد لمتابعة العنف ومساندة المنتخبات. وتم الاتفاق على مد الشبكة الليبية بالوثائق المبينة لهذه التجربة وتبادل الخبرات بشأنها.

- هناك إطار قانوني في البلدين لكن هناك نقص في التنفيذ والمتابعة مما يساهم في هضم حقوق المرأة

- هنالك طرق لتطوير كيفية التصدي لحالات العنف المسلط على المرأة في المجال السياسي

- العنف السياسي كان من بين أسباب تأسيس الشبكة في ليبيا

- لا بد من وجود تكوين قانوني حول كيفية التصرف في صورة التعرض للعنف

2. المكانة المجتمعية للمرأة وأثرها على عمل المنتخبات

- المرأة التونسية متفوقة على نظيراتها في الوطن العربي في مجال الحقوق والتنظيم في حين أن هناك عدم قبول سياسي ومجتمعي لترشح المرأة لمناصب قيادية في ليبيا.

3. هيكلية الشبكة ودورها في تفعيل أهدافها.

- الشبكة في تونس غير واضحة الهيكلية والارتباطات (باعتبار تبعيتها لجامعة البلديات التونسية) على عكس نظيرتها في ليبيا المسجلة كجمعية مجتمع مدني. وقد يكون هذا الفرق مفسرا لحد ما للاختلافات في التوافق في وضع برنامج عمل والشروع في تنفيذه.

- المشاكل والتحديات التي اعترضت النساء المنتخبات جعلتهن يؤسسن شبكة النساء المنتخبات

- الحضور الأغلب للرجال في رابطة البلديات الليبية معرقل أمام تمثيلية جيدة للمرأة المنتخبة في هياكل الرابطة

- معركة التمثيلية التي خاضتها وتخوضها المرأة الليبية المنتخبة أعسر من التي تخوضها نظيرتها في تونس إذ انطلقت من الصفر في حين أن المنتخبات التونسيات وجدن الأرضية شبه مهيأة عبر القانون الانتخابي الذي ضمن تمثيلية واسعة للنساء (وهو ما ما يتعين العمل على المحافظة عليه).

4. الإعلام ودوره في تسليط الضوء على مسألة المشاركة النسائية.

- أهمية التعامل مع الإعلام لمزيد التعريف بدور النساء ونشاطهن والإشكاليات التي تعترضهن.

وتم في نهاية الاجتماع الاتفاق على أن العمل في الفترة القادمة سينصب على التصدي لمحاولة إلغاء الكوتا والعمل على زيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة فلي ليبيا في حين يمثل هدف الشبكة في تونس في المحافظة على تمثيلية المرأة والعمل على تعزيز هيكلتها الداخلية.

يذكر أن الشبكة التونسية تضم هيئة تأسيسية من 17 عضوة ينقسمن إلى 4 لجان: التكوين والإعلام والمناصرة ومرصد مناهضة العنف.

اليوم الثاني:

تولى الدكتور سامي ياسين التركي افتتاح جلسات اليوم الثاني بتذكير سريع بأشغال اليوم السابق وأهم النقاط التي تم طرحها.

الورشة الثالثة: الرأي العام وإدراج النوع الاجتماعي في السياسات العامة الاقتصادية والتخطيط ودوره في تمكين المرأة الاقتصادي.

الجلسة الثالثة كانت بعنوان "الرأي العام وإدراج النوع الاجتماعي في السياسات العامة الاقتصادية والتخطيط ودوره في تمكين المرأة الاقتصادي" وقد كان أول المتدخلين خلالها السيد عبد السلام سعد، مدير مكتب الإعلام بلدية شحات الذي بدأ كلمته بالشكر والثناء لشبكة النساء المنتخبات بليبيا وأهمية دورها في لم شمل الليبيين والعمل على تكريس حقوق المواطنين. وذكر بتوصيات الأمم المتحدة لإدماج المرأة ومساواتها بالرجل فالمرأة شريك للرجل في المطالبة بالحقوق وبأن المواطنة تشمل المرأة والرجل. واعتبر أن على المنظمات النسوية على غرار الشبكة أن تبذل جهدا في التواصل مع الإعلام وتشريكه في أنشطتها. نصح كذلك بإصدار كتيبات ونشريات دورية وإرسالها للإعلام وإعتماد وسائل التواصل الاجتماعي في تغطية الأنشطة. أوصى السيد سعد في آخر مداخلته بالحذر من وسائل الإعلام ذات الأجندات المعادية لحقوق المرأة.

السيد معز عطية، الخبير في دعم قدرات النساء والتنمية المحلية من تونس ذكر في بداية مداخلته بأن تمكين المرأة ومساواتها بالرجل من أهداف الألفية، واعتبر أن حضور المرأة الأقل في وسائل الإعلام يعود لغياب الاجتهاد لدى معدي البرامج والمحرفين بوسائل الإعلام، لكن المرأة القيادية تبقى قادرة على المساهمة في خلق رأي عام حول أي قضية كانت. لاحظ أيضا أن هناك خلافا في المساواة على المستوى الاقتصادي يبرز من خلال نسبة النساء صاحبات الشهادات العليا المنتدبات في المؤسسات الاقتصادية في تونس وهي نسبة شبه معدومة في ليبيا. اختتم مداخلته بالقول أنه لابد من تقريب الجلسات الاستشارية وآليات اتخاذ القرار من المرأة وأن مهمة المثقفين والمجتمع المدني تتمثل في التخلص من العراقيل التي تحول دون تعزيز مشاركة النساء.

المداخلة الأخيرة كانت للسيدة شيما بوهلال خبيرة الحوكمة المحلية من تونس التي عبرت عن سعادتها بالمؤتمر الذي جاء تتويجا لنقاشات عديدة. تحدثت إثر ذلك عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإدراج النوع الاجتماعي في النصوص القانونية. قالت أنه عادة ما يأتي التغيير في القوانين استجابة لتغير في الرأي العام وأشارت من ثم إلى أن الرأي العام هو مجموعة الآراء والمبادئ الموجودة في المجتمع. وأن هناك علوم تساعد على فهم الرأي العام وكيفية تشكله كما أن سير الآراء ومجموعات التركيز مهمة كذلك لرصد التغير في المبادئ والآراء. واعتبرت أيضا أنه يجب العمل على المدى المتوسط والطويل من أجل تغيير الرأي العام وعدم الشعور بالإحباط.

على إثر ذلك دار نقاش خلص إلى أنه على الإعلام العمل على إبراز مشاكل المرأة وعلى القوانين أن تفعّل، لكن لكي يتم ذلك يجب نشر الوعي لدى الناس وتمليكهم الفكرة أو المبدأ. وقد تم اعتماد مثال قانون توفير حضانات في المؤسسات العمومية كعينة على سياسات إدراج النوع الاجتماعي. تم كذلك التعرّض للفرق بين العدالة والمساواة والإشارة إلى ضرورة بناء شراكات مع المنظمات والجمعيات التي تشتغل على نفس الأهداف.

انعقدت بعد ذلك جلسة على شرف السيد فتح الله الزني، وزير الشباب بحكومة الوحدة الوطنية الليبية الذي تولت السيدة نائلة العكريمي الترحيب به، والذي هنا النساء عضوات الشبكة بعقد مؤتمرها وقام بالتعريف بوزارة الشباب وما تقوم به من أعمال لصالح الشباب خاصة على المستوى المحلي وأهمية ذلك لدى الحكومة ككل. كما قام بشكر وكالة الوزارة السيدة رندة غريب على ما تقوم به من أجل تمكين الشباب على مستوى الوزارة. كما دعا إلى تأسيس شبكة الشباب المنتخبات معربا عن استعداد الوزارة لرعاية وتنظيم مؤتمرها التأسيسي.

الورشة الرابعة: عرض قصص نجاح لقيادات نسائية وتعزيز الخدمات البلدية الشاملة

أدارت الورشة السيدة فريجة درهاب، عضوة مجلس بلدي بلدية طبرق وعضوة بشبكة النساء المنتخبات

السيدة نادية كوكلة، مسؤولة شؤون المرأة بمكتب نائب رئيس مجلس الوزراء الليبي هنأت النساء عضوات الشبكة بما حققته من نجاحات معتبرة أن أكبر نجاح يتمثل في خوض الانتخابات والوصول إلى عضوية المجالس البلدية والمساهمة في اتخاذ القرارات وهو ما يمثّل الدليل على أن للمرأة الليبية القدرة على تقلّد أعلى المناصب.

السيدة إيناس الغزواني، مديرة برنامج "من أجل قيادة بلدية جامعة" بتونس قامت أثناء المداخلة الثانية بتقديم عرض بعنوان "الحكم المحلي الشامل والقيادة النسائية" حول كيفية مراعاة النوع الاجتماعي في التخطيط البلدي والخطوات التي تم اتخاذها من أجل تحقيق ذلك والتي من بينها تأسيس شبكة النساء المنتخبات بالبلديات التونسية تحت غطاء الجامعة الوطنية للمدن التونسية. إثر ذلك تم عرض فيديو لتجربة السيدة نجية الغرنوقي وهي عضوة مجلس بلدي بسيدي بوروبيس (ولاية سليانة) وهي أحد المستفيدات من البرنامج.

في نهاية الجلسة، تم توزيع الكلمة على الحاضرات حتى يقدمن قصص النجاح الخاصة بهنّ والتي أبرزت أهمية إرادة النساء وإيمانهن بدورهن في هذه النجاحات.

تولّت السيدة عزة الدربالي القيام بعرض ختامي قدّمت فيه التوجه العام والمشاريع التي سيتم العمل عليها في الفترة المقبلة والتي وإن كانت تعنى بدعم البلديات ومسار اللامركزية عموماً فإنها ستقارب هذا الدعم عبر الاشتغال على تعزيز المشاركة والاهتمام بإدراج النوع الاجتماعي في السياسات العامة والمشاريع العمومية. تحدّثت كذلك عن التضامن النسوي ومدى أهميته في تبادل التجارب والتعلّم من الأخطاء حتى تصبح الشبكة قوة اقتراح وإطاراً لمناقشة الأفكار وتنفيذها.

تم توزيع الكلمات على الحاضرين والحاضرات الذين اتفقوا على أهمية الدعم المادي واللوجستي على المستوى البلدي الخاص مع ضرورة التفكير في الطرق والآليات التي تجعل جميع البلديات قادرة على استنباط الطول للمواطنين وإيجاد القدرة على تنفيذ مشاريعها بالاعتماد على مواردها الذاتية.

تمّ في اختتام اليوم عقد جلسة قدّمت خلالها مقررات الجلسات خلاصات ما تطرّقت إليه مختلف المداخلات والنقاشات.

ليتم من ثم المرور إلى تنظيم الجلسة الانتخابية.

ترشحت للانتخابات 22 عضوة وأشرفت على كافة مراحل الانتخابات لجنة كونتها عضوات الشبكة ترأستها السيدة خيرية المهدي.

تم الإعلان صباح الأحد 21 نوفمبر على النتائج النهائية للانتخابات بعد انتهاء الطعون فيها وإجماع المشاركات، وعددهن 71، على أن الانتخابات كانت نزيهة وشفافة. وقد تم التصريح بالنتائج في جلسة عمومية قامت خلالها عضوات مجلس الإدارة المتخلي بتسليم المشعل إلى العضوات المنتخبات في المجلس الجديد برئاسة السيدة نادية أبو سريويل. وقد أكدت الهيئة الجديدة عزمها العمل على تعزيز دور الشبكة ومزيد تكريس حضور النساء في المجالس المنتخبة.